

تحولات نهاية القرن :

العولة ومستقبل الجزائر

إسماعيل قيرة و علي غربي*

Abstract

This study deals with the Algerian futur in the light of fundamental changes occurred in the end of 20th century. It contains also a theoretical overview and an empirical approach to understand the reality of Algerian society witch is facing now a continuons crisis due to violence and contradictions inherent in social structure. Moreover,

The study gives immense importance to historical, constitutional, empirical and environmental factors in determining Algerian dilemma; and the alternative solutions.

تثير التحولات التي مست البناء الاجتماعي الجزائري في العقدين الأخيرين، وخاصة منذ أحداث 05 أكتوبر 1988، المزيد من التأمل والتمحيص، نظرا لعمقها وإفرازاتها الخطيرة التي طالت كل المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. ولقد أجمعت معظم الدراسات الاجتماعية والتحليلات السياسية والصحفية التي ظهرت منذ ذلك التاريخ في توصيفها لحالة الجزائر بالمتأزمة، حيث شاع استخدام عبارة "أزمة المجتمع الجزائري" وعبارة "الذات الممزقة" لتصور مجموعة معقدة ومتشابكة من المشكلات والتناقضات التي ارتبط بعضها بحقن الليبرالية في دماء النسق الاجتماعي (قيرة، 1995، 30-35). والمتصفح لهذه الدراسات والتحليلات يستطيع أن يتلمس على الفور إلى أي مدى تنوعت الصور التي قدمت عن هذه الأزمة من دراسة لأخرى، ومن

تحليل إلى آخر؛ وذلك تبعا لتنوع التوجهات النظرية والإيديولوجية من ناحية، وتباين الضغوط النظامية والظروف المحيطة من ناحية أخرى. بيد أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها منذ البداية، هي أن بعض هذه المشاكل متجذر في الماضي التاريخي للبلاد، وبعضها الآخر مرتبط بالتنوعات التاريخية وأحيانا الفسيفسائية القائمة بين فترات تاريخية داخل مجتمعنا الذي يتسم بناؤه بالتعدد والتعددية. وهذه الأخيرة ليست تعددية وظيفية، بمعنى وجود تباين بنائي وظيفي يؤدي إلى تحول المجتمع نحو مزيد من الإجماع القيمي ومزيلا من توزيع القوة، ولكن التعددية هنا تعبر عن تداخل وتجاور (دون تمفصل) وتناقض المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي.

ومما يزيد في تناقضات البناء الاجتماعي الجزائري هو التكريس الفوقي للأطروحة القائلة بأن التغيرات الحاسمة في هذا البناء لم تتم بشكل تلقائي، وإنما اتخذت طابع "الإضافات المصطنعة" على غرار مقولة "صناعة الثقافة" أو "الثقافة المصطنعة" عند هابرماس، التي هيأت التربة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة لإفراز وضع متردي على مختلف الأصعدة. ومع أن هذا التردي يقدم صورة قائمة للواقع، إلا أن هذه الصورة تزداد قتامة حينما نتأمل طبيعة الحلول التي تطرح الآن، وهي حلول يملئها الحقن الإجباري لليبرالية الجديدة الداعية للخصوصية والقضاء على القطاع العام والتبشير بأبدية الرأسمالية الأمريكية الأوروبية (تعدد الرأسمالية)، وانغلاق جميع السبل المناهضة لها تحت غطاء العولمة (فوكوياما، 1992، 137-155). ولقد عبر "فوكوياما"

عن هذا المنحى للأحادية القطبية بإيديولوجيا جديدة لخصها في مقولة " نهاية التاريخ ". ورغم قناعتنا الراسخة باستمرار التناقض وانحياز مقولة نهاية التاريخ، كما اذهارت بالأمس القريب مقولة نهاية الإيديولوجية، فإن ما يؤرقنا ويزيد من مخاوفنا هو السقوط " الحر " للاقتصاد الجزائري في قبضة النظام الرأسمالي الذي سيحوّله إلى اقتصاد هش يتكيف مع اقتصاد الأقوياء المنتصرين الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي والدول التقدمية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الطرفية؛ وكلنا يعلم أن هذه الدول تدفع اليوم ثمن مناهضتها للإمبريالية ودفاعها عن الشعوب المظلومة. وما يجري الآن في كل من الجزائر والعراق وحصار ليبيا إلا أمثلة قليلة عن هذه المنحى الاستعماري الجديد، الذي يحاول إيهامنا بفشل تجاربنا التنموية التي تقوم على التحرر السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومناهضة التوسع الكوني للرأسمالية، ويقوم في نفس الوقت بإقناعنا بأنها كانت أوهاما وممارسات خاطئة يمكن تصحيحها بتطبيق وصفات جاهزة للرأسمالية المنتصرة التي تجسد في التاريخ الحاضر أفضل العوالم الممكنة، وتشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي.

وتتكون الوصفة التي قدمها لنا المنتصرون عن طريق ضغوطات البنك العالمي والغلوبية من " وجبة متكاملة ومعبأة " تحوي بداخلها الإصلاح الهيكلي، اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، تحرير التجارة والعملة (المستقبل العربي، 1996، 22-30). ولئن كانت هذه الوصفة قد قدمت بطريقة إعلامية مكثفة، إلا أن جرعاتها الأولية قد أدت إلى نتائج مروعة، تتمثل على الخصوص في تزايد معدلات الفقر، البطالة،

تسريح العمال المديونية، غلاء المعيشة، انهيار الطبقة الوسطى، تعقد المشكلات الاجتماعية، تصاعد موجة العنف... الخ.

وفي ظل هذه الظروف، ازداد تكالب القوى الاستعمارية على محاصرة الجزائر وتشغيل "آلية" التدمير الذاتي التي ساهمت الكثير من العواصم الغربية في صناعتها وصيانتها تطبيقاً لأطروحة فوكوياما حول "الميجالوثيميا MEGALOTHYMYA" التي بدأ الغرب في تجسيدها بضرب العراق وتخطيمه وجعل البلدان النامية، وفي مقدمتها العالم العربي المجال الذي يحقق فيه طموحاته وتفوقه. وهذا ما عبر عنه "سامويل هانتينغتون S.HUNTINGTON" حينما أشار إلى أن السياسات العالمية سوف تتمحور في المستقبل حول النزاع بين العرب وبقية العالم، في إطار مقولته "صراع الحضارات".

وليس ثمة أدنى شك من أن طروحات هانتينغتون حول المحافظة على استمرار الهيمنة الغربية، تتجلى أكثر في تحديده لمسارات بقية العالم سواء بعدم المشاركة في المجتمع العالمي أو قبول المؤسسات الغربية أو تحديث MODERNIZATION دون التغريب WESTERNIZATION.

ورغم أن هذا المسار الأخير يمثل أحد البدائل الأساسية في سياسات الكثير من المجتمعات الطرفية؛ إلا أن هانتينغتون يعتبره تحدياً للغرب يجب قمعه، خاص إذا ما حاولت هذه المجتمعات تطوير قوة اقتصادية وعسكرية. ولقد دفعه حقه هذا إلى القول بأن الدول التي تسعى إلى تطوير أسلحتها النووية والكيميائية والبيولوجية، يمكن أن يقوم بينها حلف أطلق عليه اسم "حلف المارقين"، وهو الحلف الذي سوف يكون

على الغرب مواجهته وقمعه (فتحي أبو العينين، 1995، 328-334). ويبدو أن بوارد هذا القمع قد بدأت تتجلى للعيان في عالمنا العربي، حيث يحاول الغرب إضعافه وتفتيته والهيمنة عليه، فضلا عن إثارة الفتن الداخلية وخلق العداوات البينية وتكوين الصور المشوهة عن الذوات العربية فيما بينها.

من هذا المنطلق تحاول الدراسة الحالية تشخيص الواقع الجزائري الراهن في ضوء التحولات العالمية والداخلية، وذلك قصد تحليل وفهم التغيرات التي يخبرها، ومحاولة رصدتها والتعرف عليها. وتحقيقا لهذا المسعى ستطرق الدراسة إلى تحولات نهاية القرن والعولمة وتحليلات ذلك على الواقع الجزائري، ومدى تأثيرهما؛ إلى جانب تناول أهم التحديات الراهنة وآفاق المستقبل.

الواقع الراهن للمجتمع الجزائري والتحول نحو العولمة

إن رصد تداعيات نهاية القرن على المجتمع الجزائري تدفعنا، بادئ ذي بدء إلى الإشارة إلى تلك التغيرات الحاسمة التي يشهدها عالمنا المعاصر ابتداء من ظهور الأحادية القطبية والتحول في بنية النظام العالمي وآلياته، وتطور شبكات الاتصال ونظم المعلومات وظهور أطر قانونية لضبط حركة التجارة وسيطرة أفكار وثقافة وتنظيم غربي لكل مظاهر الحياة، وذلك رغم بقاء جيوب تحاول أن تعبر عن بقاء واستمرار ثقافة وإيديولوجية ما زالت تشكل أمل الكثير من الشعوب للخروج من التخلف.

وإذا دققنا النظر في الكتابات التي تتناول هذه التحولات نجد أنها تلتقي في نقطتين أساسيتين، تدور أولاهما حول تصور فوكوياما عن نهاية مرحلة تاريخية معينة وبداية مرحلة أخرى تتسم بتفوق الثقافة الغربية وانتشار الثقافة الاستهلاكية، وتعبّر في نفس الوقت عما يسمى بنهاية التاريخ، بوصفه تاريخاً، أي أنه نقطة النهاية لخط التطور الإيديولوجي للبشرية ونقطة تعميم الديمقراطية الغربية الليبرالية تعميماً شاملاً بوصفها الشكل النهائي للحكم البشري. أما ثانيتهما فتعبر عن خطورة تعميق عملية احتواء الأطراف في النظام العالمي الجديد أو العولمة، وتدعو إلى فك الارتباط به باعتباره رمزا للاستغلال والنهب.

وعلى الرغم من ربط فوكوياما مقولته عن نهاية التاريخ بخرافة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتلت العالم، ومحاولاته المتحيزة لأمركة النظرية الماركسية، وتسييس التاريخ ورؤيته ضمن منظورات الحالة الراهنة فقط، فإن الرأسمالية لا تزال مستمرة في تحقيق المزيد من الانتصارات على أنقاض المزيد من الضحايا ونهب الشعوب. إذن، والمجتمع الدولي وهو يشرف على نهاية القرن العشرين ويستعد للدخول إلى القرن الواحد والعشرين، فإن ملامحه الرئيسية تتمثل في مجموعة من العناصر مثل ظاهرة الأحادية القطبية، الوفاق الغربي الجديد، سيادة الإيديولوجية الرأسمالية في طبعتها الأمريكية، استمرار صراع الشمال — جنوب، استمرار التزعة القومية، كثرة الحروب العرقية والحدودية، استمرار التطور التكنولوجي والتفاعل الدولي... الخ.

وهكذا يبدو أن هذا المجتمع الدولي لما بعد الحرب الباردة سيكون بكل تأكيد مجتمعاً دولياً أحادي الإيديولوجية وأحادي القطبية، وسيسيطر عليه نظام قانوني واحد ونظام اقتصادي واحد؛ بمعنى سيادة النظام الرأسمالي العالمي بجوانبه القانونية، الاقتصادية، السياسية والثقافية. إن هذه السياسة تستند إلى النظام الدولي الجديد الذي يعود الإعلان عنه إلى 17/01/1991 م. عندما بدأ هجوم دول الأطلسي وحلفائها على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. حينها وجه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" خطاباً قصيراً لشعبه جاء فيه أن ساعة تحرير الكويت قد بدأت وأن نظاماً دولياً جديداً سيظهر بعد ذلك. وبهذا الصدد يشير "برهان غليون" في دراسة له أنه خلال حرب الخليج أعطى التكتل الصناعي بزعامة الولايات المتحدة محتوى جديداً للنظام العالمي الجديد الذي يقوم على الفلسفة الغربية والأمريكية، فلسفة القوة، تلك القوة التي تصنع الحق وتحميه. وهذا ما يؤكد "عصام الخفاجي" حينما يقول: "تعولم العالم وانحلت الدولة الوطنية، في العالم الثالث على الأقل، فصار بوسع العالم ممثلاً بقطبه المهيمن أن يصحح السياسات الداخلية بالقوة" (الخفاجي، 1993، 26). أما هانتنتون في أطروحته الغرب ضد الباقي، فيركز على تشكيل العالم بالطرق الغربية واستغلال المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرائق تحافظ على الهيمنة الغربية وتدعم السياسة الاقتصادية الغربية. حيث تتضمن نظريته — صراع الحضارات — في توجيهه إنذاراً للغرب بأن عهد ما بعد الحرب الباردة قد فتح المجال أمام مستقبل لن يكون الغرب وحده فيه هو

السيد الأوحى؛ ويزعم بأن استشرافه للمستقبل يوحي بعدم التسليم بسيادة النموذج الغربي (الأمريكي)، وإنما حتمية الصراع المستقبلي، الذي يتوقع أن يكون بين الحضارة الغربية من جهة والحضارتين الإسلامية والصينية من جهة أخرى، فحسب رأيه أن الحضارتين الأخيرتين تملكان مقومات كسر الهيمنة الغربية حضاريا (فهيم يوسف، 1999، 68). وتحقيقا لهذا التخوف بدأت الدول الغربية (الرأسمالية) تبحث عن عدو جديد قد يهدد مصالحها، وبما أن هذا العدو المحتمل ما زال مجهول الهوية بعد، فقد تحمل الإسلام (الصين ثانيا) تبعات ذلك، واعتبر العدو الجديد — القديم الذي يملك المقومات الضرورية لزعزعة الهيمنة الغربية على العالم وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال خطر الشيوعية. ولم يتوقف النقاش حول "عالم الجنوب" عند هذا الحد بل راح كل من "ريجلر" و"ريجيس" إلى اعتباره عالما ميتا من خلال المناظرة التي حملت عنوانا معبرا هو: "رقصة جنائزية لعالم ثالث ميت".

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الدارسين حول الصراع الدولي الراهن وتحديد سمات النظام الدولي الجديد الذي لا يزال في طور التشكل والتبلور، إلا أنهم حينما يستخدمون هذا المفهوم يقصدون الإشارة إلى خصائص معينة مثل:

- 1 — تعميم الديمقراطية الليبرالية كشكل نهائي للسلطة على البشرية.
- 2 — إن من يتحكم في الأمم المتحدة يستطيع أن يعطي لسياسته غطاء قانونيا وشرعيا.

3 - احترام القانون الدولي المحسد بقرارات الأمم المتحدة التي يتحكم فيها الأقوياء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

4 - فض المنازعات بالطرق السلمية والعمل الجماعي في إطار ما يعرف بالشرعية الدولية.

5 - الاعتماد على سياسة التحالف والتعاون لحماية المصالح الاقتصادية للغرب والإبقاء على تفوقه العسكري والإيديولوجي.

6 - نزع السلاح والرقابة على التسليح واستخدام القوة لضمان الهيمنة الغربية.

في ظل هذا التحول لتوزيع القوة على المستوى العالمي، تتوقع الدراسات المستقبلية انكماشاً في النظام العربي وتزايد بؤر التوتر وتدهور مسألة الحريات الديمقراطية، وتفاقم العجز الغذائي لمجموع الدول العربية الذي سيبلغ وفق بعض الإحصائيات 14.3 مليار دولار في عام 2000، وسوف تستورد آنذاك ما قيمته 200 مليار من المنتجات الغذائية، "ويشكل التحدي الغذائي أشد التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي الذي لايزال عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطن العربي، حيث تجمع جل الدراسات المختصة أن الاقتصاد العربي سيبقى مستورداً للغذاء بنسبة تتجاوز 50% من احتياجاته" (نوزاد الهيثي، 1998، 19). وستنقص الاحتياطات النفطية وتترايد المديونية، فالنفط يعد أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي وذلك لأنه يشكل نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة، وصلت إلى 58% سنة 1995 ويتوقع أن تمثل 55% سنة 2000. وبالرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الغاز الطبيعي من 38% سنة 1995 لتصل

إلى 42% سنة 2000 مثلما ارتفعت أيضا مساهمة المصادر الأخرى كالفحم والطاقة الكهرومائية والتي يتوقع أن تصل العام 2000 إلى حدود 4%، إلا أن هيمنة النفط في هذا المجال تبقى واضحة (الهيثي، 1999، 14). وهذا يدل صراحة على ضرورة تنمية مصادر الطاقة البديلة سواء ما ارتبط منها بالطاقة الشمسية أو الطاقة الحيوية أو طاقة الرياح، ولما لا الطاقة النووية التي ماتزال استخدامها محترمة.

أما بخصوص المديونية الخارجية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) فمن المتوقع أن تصل إلى 230 مليار دولار في حدود سنة 2000 بعد أن كانت 4.4 مليار دولار سنة 1970، في حين بالنسبة للجزائر فستصل إلى 38 مليار دولار بعد أن كانت 0.945 مليار دولار على التوالي. (الملف الإحصائي، دراسات اقتصادية، 1999، 212). كما سيؤدي الاستيراد المتواصل والواسع النطاق لتكنولوجيا غير قابلة للاستيعاب إلى تفاقم التبعية، والتشويهات البنوية الناجمة عن الانتشار الكوني للرأسمالية. وفي هذا الميدان بالذات يعرف الاقتصاد العربي حالة استيلاّب تكاد تكون مطلقة إزاء الثورة العلمية والتكنولوجية، إذ يجمع الدارسون أنه خلال القرن القادم سيواجه الاقتصاد العربي تحديا علميا وتكنولوجيا كبيرا من ناحيتين الكمية والنوعية، فحسب بعض التقديرات سيستورد العرب مل قيمته 1500 مليار دولار من التجهيزات الصناعية والمعارف التكنولوجية لفترة الممتدة بين 1988 — 2000؛ وعليه سوف يتعاظم وضع التبعية التكنولوجية مقابل النقص في المعارف والمعلومات الذي سيزيد بما سيـ 40% من التكاليف، أي أن العرب سيدفعون بسبب نقص

معلوماتهم في هذا المجال ضريبة تعادل ضعف الثمن تقريبا، وهذه الضريبة تتسرب في قنوات من بينها عدم الدقة في الاختيار التكنولوجي أو عدم تأقلم التكنولوجيات المستوردة مع البيئة العربية وعدم كفاية الإطارات... الخ. و في هذا الصدد يعدد "الهيثي" ثلاث فجوات تتحدى الاقتصاد العربي وتمنعه من سرعة اللحاق بالثورة التكنولوجية وهي: الفجوة العلمية، الفجوة التكنولوجية وفجوة نظام المعلومات (الهيثي، 1998، 17). والأدهى من ذلك أن التكتل الصناعي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية سوف يحدد مصائر الشعوب العربية ويقولب غدها حسب ما تقتضيه مصالحه الحيوية. وما يحدث اليوم في العراق وتشتت العرب لخير دليل على ولوجنا القرن الواحد والعشرين ونحن أمة ضعيفة ومفككة يتحكم فيها ناهبو ثرواتها وصانعو مأساة الشعبين الفلسطيني والعراقي (والبقية تأتي).

هذه التغيرات الدولية السريعة تركت آثارها على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري. فبعد المعاداة الصريحة والعلنية للنظام الرأسمالي وآلياته التوسعية، أصبحت الجزائر اليوم من أكثر البلدان النامية التي تتعرض لاختراق الرأسمالية ومؤسساتها ونظمها، والتي تتمثل في:

- 1 - الاتجاه نحو الخصوصية وإعادة الهيكلة وتسريح العمال.
- 2 - حرية الأسواق ونشر ثقافة السوق وتعدد أنماط التبعية.
- 3 - التوسع في القطاع الخاص وتحريره من كثير من القيود الاقتصادية، وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية تابعة.
- 4 - حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية.

5 - تراجع على صعيد العدالة الاجتماعية، حيث ارتبط الانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي ببعض التجسّدات لسوء التوزيع في الثروات والدخول... الخ.

وإلى جانب هذا، يلاحظ المتتبع لما يجري على الساحة الجزائرية أنه منذ أحداث 05 أكتوبر 1988 وحتى الآن، حدثت عدة تغييرات جوهرية مست كل النظم المتعايشة بفعل الانتقال إلى الإيديولوجية الليبرالية، وكذلك التخريب والتقتيل الجماعي الذي تمارسه الجماعات الإرهابية التي تلقى دعم ومساندة العواصم الغربية، وخاصة لندن التي دعت على لسان وزير خارجيتها إلى ممارسة ضغوطات على الجزائر من أجل شفافية أكثر وحوار دون إقصاء. ولقد كان موقف الدولة الجزائرية متماسكا ورافضا لأي تدخل أجنبي، لأن أوروبا - كما يقول وزير الخارجية الجزائري - بهذا المنطق تريد تطبيق الضغوط على البريء بدلا من الجلاد، وتتجاهل بذلك، وبصفة متعمدة، الوقائع في الجزائر، لذلك فإن الرد الجزائري كان يتسم دوما بالرفض القاطع للمبادرات الأوروبية المشبوهة، على اعتبار أن علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تتحدد من خلال محورين هما الحوار السياسي والشراكة الأورو - متوسطة. ومن ثم فإن المسؤولين الجزائريين يعتقدون أن أسلوب الضغط مرفوض في صميمه وفي طبيعته وأن مسألة الشفافية التي تتناولها بعض الدوائر الغربية تطوي على عدد من المغالطات، لأن ممارسة الشفافية في المجتمع الجزائري أصبحت بادية للعيان في عدد من الآليات مثل حرية الإعلام والصحافة المستقلة، البرلمان التعددي، مجلس الأمة، المجالس البلدية والولائية، المجتمع

المدني الذي تنشطه تنظيمات عديدة جدا، إلى جانب التعامل مع المنظمات الدولية وغير الحكومية والسماح لها بزيارة الجزائر والإطلاع على الوضع، خاصة وأن الإحصائيات الرسمية تؤكد زيارة 561 صحفيا أجنبيا للجزائر خلال سنة 1997 و 90 صحفيا رافق بعثة الترويك للجزائر في جانفي 1998. بيد أن المفارقة العجيبة للموقف الأوروبي يمكن تلمسها في مسألتين تتعلق أولاهما بالضجة الإعلامية حول تقديم المساعدات الإنسانية للجزائر، رغم أن الجزائر أعلنت صراحة رفضها لمثل هذه المساعدات التي كان من المفروض أن تقدم لعشرات الدول التي طلبتها ولم تنلها أو عندما طلبتها الجزائر لفائدة لاجئ بعض الدول الواقعة جنوب الصحراء. لهذا تعلن الجزائر رسميا - على لسان وزير خارجيتها - أن الجزائر ليست موطننا لتجارب "واجب التدخل الإنساني". أما المفارقة الأخرى فأكثر غرابة مما طرحه قتلة الشعب العراقي الذين يريدون البحث عن الأسلحة المحظورة في قصر الرئاسة ولم يس في منزل الرئيس أو الوزير. وفي هذا السياق الذي يهندس أعداء الأمة العربية، يتأسف أعضاء الترويك الذين زاروا الجزائر مؤخرا من عدم السماح لهم بزيارة المقابر لا للترحم على أرواح الضحايا وإنما لإحصاء القبور ليؤكدوا للعالم بأن الجزائر لا تحسن عد موتاهم.

وعلى أية حال، ليس ثمة حاجة للتدليل على عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ظل الضغوط التي تمارسها بعض القوى الأجنبية المدعمة ببعض الفئات المحلية المتآمرة معها، إلى جانب الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والإثنية التي تحمل

شعار: "أسار أزكا القيروا ثلاثلا" إن هذه الأوضاع التي تتسم بالتردي وباحتمالات متعاطمة لاستمرار هذا التردّي في المستقبل هو غياب مرجعية مشتركة لدى الأحزاب الجزائرية التي يربو عددها عن الستين، أو كما يرى محمد حربي بأنه من وراء الخطاب الديمقراطي تختفي في أغلب الأحيان فصائل خرساء عبر إنشغالات أنانية غير مدركة لتراتبية القضايا الوطنية المستعجلة. وما يزيد في قتامة هذه الصورة المؤلمة هو اختلاف مؤيدي أحزابنا في درجة حملهم للإيديولوجية وفي درجة وضوحها وتشوهها والفهم الخاطيء أو التعصب الشديد لها، الأمر الذي زاد من وتيرة التناقض بين الذوات الجزائرية. إنه واقع التعمية والتضليل والتجهيل، ومسار يكرسه المتسلقون والانتهازيون وصانعو مأساة الجزائر الذين يعملون على مفارقة هدر البقاء الجزائري، متناسين أصالة هذا البلد وقدرته على تجاوز الحن، مهما تفنن المتآمرون في نسجها وتنفيذها. إنها الذات الجزائرية التي لا تتاكل ولا تتكسر، بل الذات التي تكبر كلما كبر التحدي. وخير شاهد على ذلك هو صمود الجزائر في مواجهة مخططات التدمير والتجزئة، إلى جانب تحرك المواطن العادي باتجاه الدفاع عن مستقبل بقائه وبقاء وطنه. إن ثمة حاجة ملحة اليوم وليس غدا للتماسك ولم الشمل لإفشال الأخطار التي تهدد بخلق حالة انكسار في معادلات التاريخ الجزائري وفتح الباب لتدويل تناقضاته الداخلية. ولعل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ومجيء عبد العزيز بوتفليقة ستعيد تشكيل خريطة السياسية للجزائر وتبشر بمستقبل واعد.

في ضوء هذا التصور العام لتحولات نهاية القرن والواقع الراهن للمجتمع الجزائري، نستطيع الآن أن نشرع في تحليل بعض الشواهد الأمريكية التي حصلنا عليها من دراستنا حول واقع التنمية في الجزائر. ولسوف ندير هذا التحليل على ثلاثة محاور، يدور أولها حول الفهم السائد للواقع، ويبحث ثانيها في أهم المشكلات والتحديات القائمة، أما الثالث فيحاول تحديد معالم مستقبل مجتمعا الذي يتحرك نحو الغد وهو مثقل بمومو وانتكاساته الخطيرة بفعل الإرهاب والفساد الذي تكرسه العديد من الدوائر المعادية لاستقلال الجزائر ووحدها.

أولاً: الاختلاف في فهم الواقع

يردد مفهوم الواقع بكثرة في الدراسات الاجتماعية، ويستخدم في سياقات اجتماعية متباينة، الأمر الذي جعلنا في دراستنا الأنفة الذكر نولي عناية لهذا المفهوم الذي تختلف نظرة الناس إليه من حيث مكوناته وتجسده، وذلك تبعاً لاختلاف أطرافهم المعرفية ودرجة احتكاكهم بهذا الواقع وطبيعة ونطاق علاقاتهم الاجتماعية. تلك قضية أساسية نستطيع قبولها إذا ما تجاوزنا الفهم الدارج للواقع على أنه الشيء الحاصل أو معطى يمكن ترجمته فيما نراه ونشاهده ونسمعه ونعيشه يومياً. وليس من الصعب علينا تفسير التفاوت في فهم هذا الواقع، طالما أن هذا التفاوت قد عكس اتجاهين متميزين يرتبط أولهما بالنظرة الاستاتيكية للواقع وامتداداته بكل ما يتضمنه من تنوع وتجاوز وتناقض وتداخل لمكوناته الأساسية، فالناس اعتادوا الحديث عن الواقع كمترادف للحياة اليومية التي يصفونها في هذه الأيام بـ "التردي" و "عدم الاستقرار" وكثرة المشاكل

وتعقدها وما ينجر عن ذلك من تفكك وقلق واستغلال ومحاصرة وتهميش. ويبدو أن إدراك الناس للعلاقة بين تحولات نهاية القرن ومستقبل الجزائر، قد تمحور حول آيتين هما: آلية التحول في بنية النظام الدولي واستيعاب الجزائر في بنيته بطريقة غير متكافئة، وآلية الصراع الداخلي حول السلطة والثلاثية المفتعلة: الدين، اللغة والعرق. ولا غرو أن عدم رضا الناس عن واقعهم وما يعتريه من تناقضات، يرتبط بعدد من الإفرازات غير المحبذة مثل: الإرهاب، البطالة، تدني مستويات المعيشة... الخ.

ولعل الأهم من ذلك، من المنظور التحليلي هي المحاولة التي بذلناها — بناء على الشواهد الواقعية — لتجاوز النظرة الضيقة لواقعنا، حيث استطعنا تجسيد الاتجاه الثاني الذي يدور في مجمله حول دراسة الواقع الراهن في ضوء المتغيرات التالية:

- 1 - المتغير التاريخي.
- 2 - المتغير المعرفي — النظامي.
- 3 - المتغير الأمبريقي.
- 4 - متغير البيئة المعاصرة وتأثيراتها.

وبالاستناد إلى هذه المتغيرات يمكن القول أن فهم الواقع الاجتماعي بما ينطوي عليه من تعدد الاتجاهات والمذاهب الفكرية والأنماط المعيشية والمشكلات اليومية، يتطلب الأخذ بعين الاعتبار تنوع المظاهر الحضارية والثقافية، والتنوعات التاريخية القائمة بين الفترات التاريخية داخل المجتمع الجزائري وتأثيراتها المختلفة في تشكيل الواقع بأبعاده الاقتصادية،

الاجتماعية، السياسية والثقافية. كذلك عندما يتم الحديث عن فهم وتحديد خريطة الواقع الاجتماعي الجزائري المعاصر بتضاريسه وتعقيداته وتشابك عناصره المتنوعة، ينبغي علينا إدراك وفهم آليات تحوله وتطوره وطبيعة الإيديولوجيات المتحكمة في سيرورة هذا التحول.

ويخطئ من يعتقد أن الواقع يتمثل في التجسيديات الأمريكية الماثلة أمام أعيننا (المشكلات، السياسات، التناقضات الطبقية... الخ). غير أن القراءة المتأنية لما نعيشه تدعونا إلى ضرورة تحليل المتغيرات الأربعة الآنف الذكور، لفهم خريطة الواقع الاجتماعي الذي يصفه المواطن العادي بـ"المتأزم" و"المرتدي". من خلال استقراء في طبيعة التطورات التي طرأت على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري منذ 1990 تتضح عدة حقائق أهمها، البداية الحقيقية للحقن الإجماري للبرالية ودعوة الاستثمار الأجنبية وصعود فئات شرهة وحدث تماسك داخلي بين فئات متحكمة — متنافرة الأصول والانتماء، لكن مصلحتها المشتركة جعلتها في مقدمة "الحاصدين" لعدد من الامتيازات المكشوفة التي جعلت الناس يفقدون الأمل في غد أفضل، متناسين بذلك الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ سيفضح أولئك المتسلقين والانتهازين والحاquدين، وسيثبت سيرورة التحول نحو غد أفضل تشكله قوى تؤمن بالتقدم والحرية والموضوعية والعلم، وتنبذ التضليل والتجهيل والتعمية. وليس سرا أن هؤلاء المضللين والمتحكمين قد تساقط بعضهم والبعض الآخر ما زال ينتظر دوره أمام المد الواسع للديمقراطية. بمفهومها الواسع والمعرف التي تشكل أساس الألفية الثالثة.

ثانيا: المشكلات والتحديات الراهنة

شهدت العشرية الأخيرة تغيرا حاسما في تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية المتجسدة في فتح الباب على مصراعيه أمام القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، والاختراق القوي لآليات النسق الرأسمالي وهيمنته على باقي الأشكال الأخرى للنشاط الاقتصادي. وغير خاف أن هذا التغير لم يتم بشكل تلقائي، وإنما جاء كرد فعل لمؤثرات خارجية وضغوط وأزمات سياسية واقتصادية داخلية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التناقض بين المكونات السياسية للبناء الاجتماعي، ومزيد من الركود وفقدان القدرة الداخلية على تحقيق تنمية حقيقية.

وليس ثمة شك في أن الآثار الأولى لهذا التغير تبدو مروعة وتخيبة للآمال. فحوالي 14 مليون جزائري في حاجة ماسة إلى مساعدة اجتماعية، بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية التي قررتا الحكومة بإيعاز من صندوق النقد الدولي ابتداء من أفريل 1992، منهم 4.5 مليون ليس لهم أي دخل، كما أن الفروق الاقتصادية والاجتماعية تزداد في ظل البروز الواضح لبداية انسحاب الدولة من القيام بدورها الاجتماعي والفشل في ترقية الاستثمارات بالموازاة مع حل المؤسسات وما تلاها من تسريح العمال (فقد شهدت سنة 1998 مثلا حل 1000 مؤسسة وتسريح حوالي 400000 عامل). وتساعد منحى البطالة (ليصل إلى 28%) خاصة في صفوف الشباب، ورفع دعم الدولة عن قطاعات حساسة من خلال الزيادة في فواتير الكهرباء والغاز والإيواء، وتدهور القدرة الشرائية ونقص التغطية الصحية (حيث تم حذف ما يزيد عن 100 دواء منتج محليا

من قائمة الأدوية المعوضة من قبل صندوق الضمان الاجتماعي) في ظل تدهور الأوضاع الأمنية وانتقال أغلب سكان الأرياف والمناطق المنعزلة نحو التجمعات السكانية الكبيرة، وهجرهم لأراضيهم وممتلكاتهم.

إن وضعنا بهذه الكيفية يصبح خطيرا، لكنه لا يبرر طروحات "ريجلر" و"ريجيس" من أن الجنازة تصبح وشيكة، لأن الأزمة كما يقول "غولدنر" GOULDNER "لا تعني بأن المريض سوف يموت. وفي هذا الإطار أثبتت الممارسات اليومية أن واقعية الطرح الجزائري في مجابهة التدمير قد ساعد على تعميق وعقلنة وعينا إزاء طرق ووسائل معالجة المشكلات والتحديات الراهنة، وإذ نعتقد أن ليس هناك اعتراض على هذه النظرة التي تستند إلى معطيات الواقع الموضوعي، فإن هذه النظرة تدفعنا إلى مزيد من تشخيص لواقعنا بكل ما يحمله من إيجابيات وسلبيات.

وفي إطار هذا التشخيص نناقش فيما يلي بعض المعطيات الواردة في دراستنا حول واقع التنمية في الجزائر، حيث أجرينا دراسة ميدانية حول واقع التنمية في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على آراء عينة من العمال (70) والطلبة (150) والأساتذة (70) بجامعة قسنطينة، التي تضم 27946 طالبا و1503 أستاذا و1346 موظفا من بين مؤطرين وتقنيين وعمال خدمة. ونبدأ بأهم المشكلات التي تواجه المواطن من وجهة نظر الطلبة والعمال والأساتذة، حيث تؤكد البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم (1) أن هناك اختلافا بين أفراد العينة في ترتيبهم لهذه المشكلات: فحوالي 18.8% من إجمالي عينة العمال أقروا أن غلاء المعيشة

وتدني مستوياتها هي المشكلة التي تحتل المرتبة الأولى ضمن اهتمامهم، متبوعة بالفقر والحرمان، ثم انخفاض الأجور، فالفساد الإداري... الخ. أما شريحة الطلبة فهمها كان متمحورا حول مسألة نقص الخدمات الاجتماعية، ثم الفساد الإداري، تليها الرشوة والمحسوبية، فالإهمال واللامبالاة... الخ. وفضلا عن ذلك أشارت شريحة الأساتذة إلى مسألة العنف وعدم استقرار البناء الاجتماعي، تليها الرشوة والمحسوبية، ثم تنوع بني الفعل الاجتماعي، الفساد الإداري، فخلاء المعيشة.

الأساتذة	2	17	2	17	2	23	23	23
الطلبة	3	18	2	18	2	24	24	24
الآباء	4	19	2	19	2	25	25	25
المجتمع	5	20	2	20	2	26	26	26
السلطة	6	21	2	21	2	27	27	27
القطاع	7	22	2	22	2	28	28	28
البيئة	8	23	2	23	2	29	29	29
الثقافة	9	24	2	24	2	30	30	30
القيم	10	25	2	25	2	31	31	31
السلوك	11	26	2	26	2	32	32	32
الأنظمة	12	27	2	27	2	33	33	33
السياسة	13	28	2	28	2	34	34	34
الاقتصاد	14	29	2	29	2	35	35	35
العلوم	15	30	2	30	2	36	36	36
الفنون	16	31	2	31	2	37	37	37
الرياضة	17	32	2	32	2	38	38	38
الترفيه	18	33	2	33	2	39	39	39
السياحة	19	34	2	34	2	40	40	40
التجارة	20	35	2	35	2	41	41	41
الصناعة	21	36	2	36	2	42	42	42
الزراعة	22	37	2	37	2	43	43	43
الصيد	23	38	2	38	2	44	44	44
الصيد	24	39	2	39	2	45	45	45
الصيد	25	40	2	40	2	46	46	46
الصيد	26	41	2	41	2	47	47	47
الصيد	27	42	2	42	2	48	48	48
الصيد	28	43	2	43	2	49	49	49
الصيد	29	44	2	44	2	50	50	50
الصيد	30	45	2	45	2	51	51	51
الصيد	31	46	2	46	2	52	52	52
الصيد	32	47	2	47	2	53	53	53
الصيد	33	48	2	48	2	54	54	54
الصيد	34	49	2	49	2	55	55	55
الصيد	35	50	2	50	2	56	56	56
الصيد	36	51	2	51	2	57	57	57
الصيد	37	52	2	52	2	58	58	58
الصيد	38	53	2	53	2	59	59	59
الصيد	39	54	2	54	2	60	60	60
الصيد	40	55	2	55	2	61	61	61
الصيد	41	56	2	56	2	62	62	62
الصيد	42	57	2	57	2	63	63	63
الصيد	43	58	2	58	2	64	64	64
الصيد	44	59	2	59	2	65	65	65
الصيد	45	60	2	60	2	66	66	66
الصيد	46	61	2	61	2	67	67	67
الصيد	47	62	2	62	2	68	68	68
الصيد	48	63	2	63	2	69	69	69
الصيد	49	64	2	64	2	70	70	70
الصيد	50	65	2	65	2	71	71	71
الصيد	51	66	2	66	2	72	72	72
الصيد	52	67	2	67	2	73	73	73
الصيد	53	68	2	68	2	74	74	74
الصيد	54	69	2	69	2	75	75	75
الصيد	55	70	2	70	2	76	76	76
الصيد	56	71	2	71	2	77	77	77
الصيد	57	72	2	72	2	78	78	78
الصيد	58	73	2	73	2	79	79	79
الصيد	59	74	2	74	2	80	80	80
الصيد	60	75	2	75	2	81	81	81
الصيد	61	76	2	76	2	82	82	82
الصيد	62	77	2	77	2	83	83	83
الصيد	63	78	2	78	2	84	84	84
الصيد	64	79	2	79	2	85	85	85
الصيد	65	80	2	80	2	86	86	86
الصيد	66	81	2	81	2	87	87	87
الصيد	67	82	2	82	2	88	88	88
الصيد	68	83	2	83	2	89	89	89
الصيد	69	84	2	84	2	90	90	90
الصيد	70	85	2	85	2	91	91	91
الصيد	71	86	2	86	2	92	92	92
الصيد	72	87	2	87	2	93	93	93
الصيد	73	88	2	88	2	94	94	94
الصيد	74	89	2	89	2	95	95	95
الصيد	75	90	2	90	2	96	96	96
الصيد	76	91	2	91	2	97	97	97
الصيد	77	92	2	92	2	98	98	98
الصيد	78	93	2	93	2	99	99	99
الصيد	79	94	2	94	2	100	100	100

جدول رقم (1) المشكلات والتحديات

الأساتذة			الطلبة			العمال			العينة المتغيرات
ت	%		ت	%	ع	ت	%	ع	
5	9.1	17	16	21	7	1	19.7	22	1- غلاء المعيشة وتدنّي مستوياتها
7	6.4	12	19	1.2	4	3	15.2	17	2- انخفاض الأجور
10	4.3	8	9	4.8	16	7	5.4	6	3- البطالة وتسريح العمال
14	1.6	3	17	1.5	5	10	2.7	3	4- الإسكان
13	2.1	4	1	12.4	41	6	6.2	7	5- نقص الخدمات
1	12.3	23	5	8.2	27	5	7.1	8	6- العنف وعدم الاستقرار
4	10.1	19	2	11.8	39	4	8.1	9	7- الفساد الإداري
11	3.7	7	17	1.5	5	13	1.8	2	8- الظلم واللامساواة
2	11.8	22	3	9.7	32	8	4.5	5	9- الرشوة والمحسوبية
12	2.7	5	6	6.7	21	15	0.9	1	10- الإرهاب
8	5.9	11	7	5.8	19	13	1.8	2	11- الولاءات العرقية
16	1.1	2	8	5.1	17	-	0	0	12- اللغة
6	6.9	13	10	4.5	15	2	16.9	19	13- الفقر والحرمان
14	1.6	3	12	3.3	11	9	3.4	4	14- الانحراف والتفكك
8	5.9	11	11	3.9	13	-	0	0	15- الاغتراب والتهemis
19	0.5	1	14	2.7	9	15	0.9	1	16- تدهور البيئة الفيزيكية
16	1.1	2	4	8.8	29	10	2.7	3	17- الإهمال واللامبالاة
2	11.8	22	13	3.6	12	-	0	0	18- تنوع بني الفعل الاجتماعي
16	1.1	2	15	2.4	8	10	2.7	3	19- تضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية
	100	187	-	100	330	-	100	112	المجموع

والجدير بالملاحظة هنا هو أن شريحة الأساتذة قد أثارت قضية محورية جدية بالبحث والتقصي، وهي تنوع في بني الفعل الاجتماعي التي تتجسد فيما يلي:

- 1 - غياب وحدة المعايير الضابطة للسلوك وتنوع محدداته وقنواته.
- 2 - اختلال معايير الصواب والخطأ وكذا معايير التقييم والمثل العليا، حيث تراجعت قيم العمل والانتماء والمساواة أمام قيم الكسب السريع واللامبالاة والأنانية والفردية إلى جانب فقدان احترام الذات وتزعزع المثل العليا لدى فئات واسعة.
- 3 - الأشكال المتعددة للقيم من حيث تداخل بعضها مع البعض الآخر وتناقض بعضها مع البعض الآخر، وسيطرة بعضها على البعض الآخر.
- 4 - تعدد الإيديولوجيات — تضخمها، تشوهها، عدم وضوحها.
- 5 - عدم ظهور فعل اجتماعي له صفة الاتساق والاستمرارية.
- 6 - الشرخ الذي أصاب الوجود الاجتماعي للأفراد وما ترتب عنه من فقدانهم الثقة في النفس والمحيط الاجتماعي... الخ.

جدول (رقم 2) الاحتمالات المستقبلية

المتغيرات		العينة		العمال		الطلبة		الأساتذة		ت	
ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
17	20.7	2	26.4	29	26.4	1	23.6	21	23.6	1	23.6
9	10.9	3	10	11	10	4	7.9	7	7.9	5	7.9
7	8.6	5	11.8	13	11.8	3	11.2	10	11.2	3	11.2
19	23.2	1	20.9	23	20.9	2	20.2	18	20.2	2	20.2
5	6.1	7	8.2	9	8.2	5	3.4	3	3.4	10	3.4
6	7.3	6	7.3	8	7.3	7	4.5	4	4.5	8	4.5
5	6.1	7	8.2	9	8.2	5	10.1	9	10.1	4	10.1
8	9.8	4	2.7	3	2.7	8	6.7	6	6.7	7	6.7
4	4.9	9	1.8	2	1.8	10	7.9	7	7.9	5	7.9
2	2.5	10	2.7	3	2.7	8	4.5	4	4.5	8	4.5
82	100	-	100	100	100	-	100	89	100	-	100

ودون الدخول في تفاصيل بيانات الجدول رقم (1)، يبدو جليا أن هناك

اختلافات واضحة في ترتيب متغيراته العاكسة للجوانب السلبية من

حياتنا اليومية وواقعنا المعاش. وحتى نتمكن من الاقتراب أكثر من حقيقة

هذا الواقع، وجه لأفراد العينة سؤال للكشف عن الجانب الآخر منه. ولقد جاءت استجاباتهم متقاربة. وفي هذا الإطار، توضح المعالجة الإحصائية للبيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم (2) أن مفردات الدراسة تركز على معالم محددة من الواقع الراهن، وهي صمود الجزائر في وجه المتأمرين، عودتها للساحة الدولية كطرف مؤثر وفاعل، قدرتها على جعل قضية الإرهاب قضية عالمية (وقد بدأت تتحقق من خلال توقيع الدول العربية على الاتفاقية)، إكمال الصرح المؤسسي (وهنا أيضا فقد أكملت ذلك، ويبقى تفعيلها)، حرية الصحافة والأحزاب (فبخصوص حرية الصحافة تحديدا يبدو أن الجزائر رائدة في هذا المجال على المستوى العربي والعالم — ثالثي)، تزايد عدد الجمعيات غير الحكومية (المجتمع المدني)... الخ.

ووفقا للخط العام الذي اتبعته الدراسة المشار إليها آنفا، نحاول تعرض هنا إلى بعض نتائجها، وهنا يمكن أن نتحدث عن نوعين من النتائج: نوع عام، يتصل بالمجتمع الجزائري في علاقته بالبيئة الخارجية. ونوع خاص يتصل بالمشكلات والتحديات التي تواجهها بفعل الاختلالات والتخريب الذي تمارسه الجماعات الإرهابية ومن لف لفها. ومن النتائج العامة التي يمكن الإشارة إليها ارتباط الأزمة الجزائرية ارتباطا وثيقا بالتحولات التي اعترت بنية النظام الدولي (أمر كته) وانهايار المعسكر

الاشتراكي والقوى التقدمية في البلدان النامية، دون إغفال التناقضات الداخلية التي ساهمت في صنع مأساة الجزائر. ومن النتائج المتصلة بهذا النوع أيضا وقوع الجزائر في براثن البنك العالمي ودوائره، وما ترتب عن ذلك من تعطيل للدينامية التنموية التي كانت تتميز بها الجزائر، وتعميق التبعية وتزايد الضغوط الخارجية.

وإذا كان يحلو للبعض القول أن الحركة الاجتماعية في الجزائر تفرز اختلافا حادا حول الثقافي وشبه إجماع حول الاجتماعي، وسكوتا كبيرا عن الاقتصادي، فإن المتابعين لمسار المجتمع الجزائري يقرون إمكانية إحداث تنمية أو تطور حقيقي إذا ما تم تجنب هدر الإمكانيات وعقلنة التسيير، على اعتبار أن غياب انتهاج سياسة إنعاش حقيقي للاقتصاد الوطني، سيؤدي لا محالة إلى تفاقم مشكلة البطالة، حيث تتوقع الدراسات المستقبلية إضافة ثلاثة ملايين بطل لما هو موجود حاليا إلى غاية سنة 2000، فضلا عن الانتشار الواسع للأنشطة "الهامشية" التي تظل بترين الأحزاب الدينية التي استطاعت شعاراتها أن تجعل مجتمع التهميش يتبنى مواقفها وآراءها. فبخصوص ظاهرة البطالة نلاحظ أن بنيتها تتوزع بين نوعين:

1 - بطالة الإدماج وتعني أولئك الذين لم يسبق لهم العمل من قبل، وتقدر نسبتهم بـ 76%.

2 - بطالة إعادة الإدماج وتعني أولئك الذين فقدوا مناصب عملهم الأول، وتقدر نسبتهم بـ 24%. من بين هذه النسبة الأخيرة نجد 31% كانوا يعملون بقطاع البناء والأشغال العمومية، ويعود سبب فقدهم

عملهم السابق إلى سياسة تقليص العمالة وحل الكثير من المؤسسات التابعة للقطاع. وهي نفس السياسة الاقتصادية المتبعة "لترشيد" الاقتصاد الجزائري بناء على ما تنص عليه توجهات الدوائر المالية العالمية (صندوق النقد الدولي). وهذا ما تؤكدته نسبة 70% من أسباب بطالة إعادة الإدماج التي تعود إلى عمليات إعادة هيكلة المؤسسات وتطبيق ترتيبات الروتة عن طريق عقود قصيرة المدى. والملفت للانتباه أن نسبة البطالة لا تقتصر على القطاع العام، الذي يشهد إفلاسا وحلا للمؤسسات أو تقليصا لعدد عماله؛ وإنما مست أيضا القطاع الخاص، الذي يحظى بتشجيع داخلي وخارجي، إذ يعرف بدوره نسبة بطالة عالية تصل إلى 48% مقابل 52% بالقطاع العام؛ ويعود السبب في ذلك إلى نقص الخبرة من جهة، وإلى التسرع وعدم الاستقرار من جهة أخرى. وحسب المركز الوطني للإحصاء فإن ظاهرة البطالة تنتشر بنسبة أكبر لدى فئة الذكور كما أنها لا تمس فئة غير المؤهلين فحسب، بل تشمل أيضا ذوي الشهادات بما في ذلك خريجي الجامعات، وترتفع نسبتها في الوسط الحضري عنها في الوسط الريفي؛ وتؤكد هذه الخاصية الأخيرة أكثر في ظل الهجرة الإجبارية الواسعة للريف الجزائري مع استفحال ظاهرة العنف المسلح (الخبر، ع. 2276، فيفري 1999).

وإذا كانت أعلى نسبة للبطالة تشكل من شباب المدن والحاصلين على شهادات جامعية، فلأن مثل هذه الفئات من المتكونين تكويننا عاليا يصعب عليها الحصول على منصب عمل، في حين يسهل على ذوي التكوين الأولي أو عديميه من الالتحاق بالقطاع غير الرسمي

كعمال أحرار أو حرفيين أو مستخدمين في المنازل. وهذا ما يبرر توسع نطاق الاقتصاد الهامشي، ومساهمة في تلبية حاجيات الكثير من الجزائريين.

ثالثا: إلى أين تتجه الجزائر؟

كثر الحديث في هذه الأيام عن آفاق ودروب المستقبل الممكنة للمجتمع الجزائري الذي يتسم وضعه الراهن بالتردي وباحتمالات متعاطمة لاستمرار هذا التردّي في المستقبل القريب. ولقد دفع هذا الوضع المتردي بعض الباحثين إلى محاولة تشخيص الواقع والبدء منه في أي عمل مستقبلي، آخذين بعين الاعتبار طبيعة القرارات التي تتخذ الآن وتحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل التي تبقى في جزء منها مفتوحة على المفاجآت، وفي جزء منها تكون مرهونة سلفا بفعل الموروثات والقيود الاستراتيجية التي تثقل هذه الحركة والفعل المستقبلي. من هذا المنطلق تعددت القراءات الاستشرافية لمستقبل الجزائر. فهذا الثنائي علي الكتر وعبد الناصر جابي يطرحان ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الجزائر:

(أ) - سيناريو السكون واستمرار الوضع المتأزم؛

(ب) - سيناريو سيطرة القوى الدينية السياسية؛

(ج) - سيناريو القطيعة مع المنطق السياسي والاقتصادي السائد حتى الآن.

وإن كان السيناريو الأول مرشح للتجسد، فإن النمو الاقتصادي سيبقى ضعيفا، أما ديناميكية الاقتصاد فستبقى مرتبطة بصادات النفط والغاز،

كما سيبقى الاستثمار الأجنبي ضعيفا. أما عبد الحميد مهري فيحاول بعد تشخيصه لواقع الأزمة الجزائرية، تحديد ثلاثة احتمالات لمسارات المستقبل، هي:

(أ) - استمرار الأزمة والمجابهات؛

(ب) - تدويل الأزمة؛

(ج) - تغليب الحكمة والعقل لمجابهة الأزمة.

وإذا كان مهري يميل إلى تفضيل الاحتمال الثالث، فإن مقداد سيفي رئيس حكومة سابق يرى بأنه في سنة 2000 ستشرع الجزائر في عهد هورس كبير. فالجزائر في العشرية القادمة، هي مشروع ضخّم على مستوى المغرب العربي وأوروبا وما لذلك من آثار على القارة الأفريقية والعالم العربي.

وليس من الصعب علينا تفسير التفاوت في تحديد آفاق المستقبل وموقع الجزائر في الخريطة الدولية خلال السنوات القادمة. ويكمن هذا لاختلاف في انطلاق أغلب الدارسين من قضية محورية مفادها أن الناقمة الصناعية والمعرفة التكنولوجية هما المتغيران اللذان سيحددان مسارات المستقبلية، الأمر الذي سيدعم استمرار ثنائية: "المركز - هامش". لذلك فإن بقاءنا ضمن مهمشي الغد مرهون بمدى تغير أو استمرار الأوضاع الراهنة، فضلا عن مدى دخولنا حلبة اكتساب المعرفة المتطورة. لذلك آثرنا أن نعرف آراء أفراد العينة حول آفاق المستقبل من خلال إجاباتهم عن سؤالنا: إلى أين تتجه الجزائر، في رأيك؟.

ورغم تنوع آرائهم واختلاف مواقفهم، إلا أن البيانات الكمية الواردة في الجدول (3) تؤكد أن 37.5% (1999) و 46% (2000) و 40.2% (2001—2010) من إجمالي أفراد العينة يقرون امتداد الأوضاع الراهنة، حيث ستتجه الجزائر نحو غد تزداد فيه الضغوط الداخلية (6.5%) وتستمر فيه المحازر التي ترتكبها الجماعات الإرهابية للمشروع الإسلامي (1.8%)، فضلا عن استمرار اقتصاد ملغم بالنهب والحفاظ على مكاسب الربيع (5.3%)، توسع حقل المشاشة والإقصاء الاجتماعيين (6.2%)، استمرار عملية استبدال مؤسسات القطاع العام بقطاع خاص تسيطر عليه المافيات المالية والرأس المال المضارب (2.6%)... الخ.

جدول رقم (3) إلى أين تتجه الجزائر؟

إجمالي العينة

العينة	1999 ع*	%	2000 ع	%	2001 ع	%	ع	%
السياسات القومية	38	6.8	74	8.8	24	3.4	136	6.5
السياسات الاجتماعية	12	2.1	16	1.9	10	1.4	38	1.8
السياسات الاقتصادية	10	1.8	18	2.1	38	5.4	66	3.1
السياسات الثقافية	14	2.5	72	8.5	26	3.7	112	5.3
السياسات البيئية	28	4.9	74	8.8	28	3.9	130	6.2
السياسات الإدارية والرشوة	30	5.3	20	2.4	18	2.5	68	3.2
السياسات التعليمية	21	3.7	10	1.2	23	3.2	54	2.6
السياسات الصحية	8	1.4	28	3.3	32	4.6	68	3.2
السياسات الثقافية والاجتماعية	7	1.2	15	1.8	13	1.8	35	1.7
السياسات الخارجية	6	1.1	0	0.7	28	3.9	40	1.9

التواصل عدد 6 جوان 2000

3.8	80	3.1	22	3.8	32	4.6	26	11- تزايد معدلات الديون الخارجية وتعميق التبعية.
2.8	59	3.4	24	2.7	23	2.1	12	12- العود المتقطعة لخلافات الحدود.
11.6	245	14.5	102	11.9	101	7.5	42	ثانيا: سيناريو التخفيف والتحسين: 13- توفير الأمن والقضاء على الإرهاب.
7.9	166	8.8	62	8.3	70	6.0	34	14- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
4.3	91	4.9	30	5.6	47	2.5	14	15- الأداء الجيد للنظام (الشرعية+الفعالية).
5.5	115	5.4	38	5.9	50	4.8	27	16- تحسن الأداء الاقتصادي والتخفيف من حدة الضغوط الداخلية.
4.3	90	3.9	28	4.3	36	4.6	26	17- التجسيد التدريجي للمسار الديمقراطي.
5.3	112	3.8	27	4.7	40	8.0	45	18- الوحدة الوطنية.
4.6	96	4.8	34	4.5	38	4.3	24	19- تبوأ الجزائر مكانة مرموقة في خريطة دول الجنوب.
1.9	40	1.7	12	1.3	11	3.0	17	20- تشجيع البحث العلمي وعقلنة التعليم.
2.1	45	1.3	9	0.9	8	4.9	28	21- تزايد معدلات الاستثمار الإنتاجي.
1.5	32	1.8	6	0.7	6	3.6	20	22- قوة الجزائر التأثيرية (تدويل الإرهاب...الخ).
2.9	62	2.7	19	1.9	16	4.8	24	23- زياد الاندماج في السوق العالمية.
6.0	127	6.9	49	3.8	32	8.2	46	24- تزايد دور ومؤسسات المجتمع المدني في تحديد مسارات المجتمع الجزائري.
	2107		702		843		562	المجموع

* اختار كل مبحوث في المرة الأولى (1999) متغيرين، وفي المرة الثانية (2000) ثلاثة متغيرات، وفي المرة الثالثة (2001-2010) ما بين متغيرين وثلاثة متغيرات.

وبما أن آفاق المستقبل مفتوحة على كل الاحتمالات، فإن 62.2% (1999)؛ 53.8% (2000)؛ 59.8% (2001-2010) من إجمالي أفراد العينة يقرون إمكانية تجاوز الجزائر للأزمة التي تعصف بها من جراء المؤامرات التي تحاك لها في الداخل والخارج. وبدا ذلك واضحا من تحليل الإحصائي لاستجابات العينة التي توضح التحسن المستمر للأوضاع القائمة والتخفيف المتواصل من عبء الضغوطات الداخلية والخارجية، خاصة توفير الأمن (11.6%)، تحسن الأداء الاقتصادي (5.5%)، التجسيد التدريجي للمسار الديمقراطي (4.3%)، الوحدة الوطنية (5.3%)، تبوأ الجزائر مكانتها المرموقة (4.6%)... الخ.

وبناء على ذلك فإن إرادة وتصميم أبناء الجزائر على كسب رهان السلم وطي الصفحة المأساوية، بدأت تتجسد في شتى أشكال المقاومة للإرهاب والمتآمرين على وحدة الجزائر، وفي دفع عجلة التنمية قدما إلى الأمام، رغم المؤامرات والدسائس والتخريب الذي طال كل شيء. ورغم قناعتنا بأن الحاضر سوف يشكل الغد ويحدد بقدر كبير مساره، إلا أن ما نراه ونعايشه يوميا، يؤكد أن الفرصة مازالت أمام الجزائريين لتشكيل غدهم بأيديهم وإحباط كل مخططات التمزيق وخلخلة تماسك مجتمع جل على مواجهة التحديات الكبرى بهمم كبيرة.

وإذا كنا نحن الجزائريون نشعر بقلق عميق إزاء الأوضاع التي يمر بها مجتمعنا، فإننا بدأنا بالفعل ندرك خطورة التردّي الذي لم نعره الاهتمام الكافي منذ بداية التسعينيات. فعلاوة على اتساع نطاق الخلاف والولاءات الجزئية وتعدد المشكلات بمختلف أنواعها، بدأ الرابضون معنا في قاع السلم يتجاوزوننا، الأمر الذي يثير لدينا مخاوف عديدة في ظل الاختراق القوي للعولمة التي يتحكم في مسارها الأقوياء الذين يعملون على تحديد دور وحركة شعوب البلدان النامية في مجرى الحياة والتاريخ، بيد أن المعطيات المتوفرة حول مجتمعات أخرى (اليابان مثلاً) تؤكد أن الأنظمة الوطنية المبدعة يمكن أن تندمج في الاقتصاد العالمي دون التضحية بشخصيتها*. لذا يبدو من الملائم هنا أن نشير إلى أن الوقت قد حان لتشخيص وحل مشاكلنا واستغلال إمكانياتنا وقدراتنا بطريقة عقلانية لولوج القرن الواحد والعشرين، قرن المعرفة والعولمة القائمة على مبدأ القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية والثقافية... الخ. لذا فإن علينا واجباً كبيراً يتمثل في توفير الإطار المعرفي والواقعي لتشكيل واقعنا الذي سيكون — لا محالة — ثمرة ما نفعله أو لا نفعله منذ الآن.

* للمزيد من المعلومات في هذا الموضوع، أنظر، نايف علي عبيد، "العولمة والعرب"، المستقل العربي، السنة العشرون، ع 231، جويلية 1997، ص ص

المراجع:

- [1] - إسماعيل قيرة: "الذات العربية الممزقة: التحديات الراهنة..."، شؤون عربية، ع 83، 1995.
- [2] - نوزاد الهيثي: "الاقتصاد العربي وتحديات التطور في الاقتصاد العالمي"، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة، عدد 14، شتاء 1998.
- [3] - عصام الخفاجي: هامشيون في المدن العربية: جدل: كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 4، 1993.
- [4] - فهم يوسف: "حقوق الإنسان في ضوء التحليلات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- [5] - فتحي أبو العينين: "الثقافة العالمية"، في المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي، تحرير أحمد زايد و سامية الخشاب، جامعة القاهرة - قسم الاجتماع، 1995.
- [6] - فرانسيس فوكوياما: "نهاية التاريخ" (ترجمة: جنكر)، جدل: كتاب العلوم الاجتماعية ع 1، 1992.

-----* جامعة منتوري قسنطينة